

# أزمات الاقتصاد الإسرائيلي في 2024: حرب غزة وصواريخ الحوثي تعمق العجز المالي

يواجه الاقتصاد الإسرائيلي مجموعة من الأزمات الكبرى في العام المقبل 2024، بسبب تأثيرات "عملية طوفان الأقصى" والكلفة الباهظة للحرب على غزة، وتدابير تفاقم المخاطر الأمنية والجيوسياسية على الميزانية الإسرائيلية التي من المتوقع أن يرتفع فيها العجز، وكلفة الاستدانة لتمويل نفقات جيش الاحتلال المتصاعدة، و**هروب المستثمرين** من الأصول الإسرائيلية، وارتفاع الديون وكلفة خدماتها على البلاد.

إضافة إلى كلف الشحن والتأمين على السفن والبضائع المتجهة للموانئ الإسرائيلية وسط ضربات صواريخ ومسيّرات الحوثي المتواصلة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

في هذا الصدد، يقدر بنك إسرائيل، (البنك المركزي) أن الحرب على غزة سترفع العجز في الميزانية الإسرائيلية إلى 5% في العام المقبل، وتخفض دخل الخزينة من الضرائب، بنحو 9.3 مليارات دولار.

كما ستكلف الناتج المحلي الإجمالي نحو 11% حتى العام 2025، وذلك بحسب تقديرات البنك الدولي لقيمة الدخل العام الإسرائيلي في العام 2022 البالغة 522.03 مليار دولار.

في ذات الصدد، تقول البروفسورة نعومي فلدمان، أستاذة الاقتصاد بالجامعة العبرية في تل أبيب، إن الاقتصاد الإسرائيلي كان في حالة جيدة قبل الحرب، ولكن منذ بدء الحرب على غزة تدهور الاقتصاد. يُذكر أن عملية "طوفان الأقصى" قد أدت إلى انهيار سريع في سعر صرف الشيكل في شهر أكتوبر/تشرين الأول، قبل أن تتحسن قيمته خلال شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول، لأسباب خارجية.

وترى البروفسورة فلدمان، في تعليقات نقلتها صحيفة "جويش نيوز سينديكت"، مساء يوم السبت، أن الاقتصاد الإسرائيلي يواجه في العام المقبل 2024، مجموعة من الأزمات أكبرها أزمة عدم اليقين حول المستقبل، والخلافات حول الميزانية التي تضخمت بسبب الحرب على غزة، ومستقبل التصنيف السيادي لإسرائيل من قبل مؤسسات التصنيف

.الكبرى، وارتفاع التضخم إلى جانب مخاوف أخرى

من جانبها، قالت وزارة المالية يوم الاثنين، إن حرب إسرائيل مع حماس في غزة ستكلفها على الأرجح ما لا يقل عن 50 مليار شيكل (14 مليار دولار) أخرى في العام 2024، كما ستؤدي إلى مضاعفة عجز الميزانية، ثلاث مرات تقريبًا، متوقعة أن تستمر الحرب على غزة حتى فبراير/ شباط العام المقبل 2024. وذلك حسب ما نقلته نشرة "غلوبس" المالية مساء الاثنين.

في هذا الشأن، قال نائب مفوض الميزانية بالوزارة، إيتاي تيمكين، في إحاطة للكنيست الإسرائيلي، إنه من المتوقع أن تستمر الحرب لمدة شهرين على الأقل حتى عام 2024، مضيفاً أنها ستكلف البلاد 30 مليار شيكل للأمن و20 ملياراً أخرى للنفقات المدنية وغيرها.

## إنفاق عسكري ضخم

ويقول تحليل بصحيفة كالكاليست العبرية نشر في 23 ديسمبر/ كانون الأول الجاري: "من المحتمل جداً أن ترتفع نفقات الحكومة بسبب الزيادة الدائمة في نفقات الدفاع وزيادة مدفوعات الفوائد. ومن المتوقع أن تكون هذه النفقات أقل بكثير من التكاليف الحالية "للحرب، لكنها كبيرة".

وتشير جميع الهيئات الاقتصادية الدولية، بما فيها وكالتا موديز وستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني وصندوق النقد الدولي، التي قامت بتحليل تداعيات عملية "طوفان الأقصى" والحرب على غزة، إلى أن نفقات الدفاع الإسرائيلية سترتفع على المديين المتوسط والطويل.

أي أنه على الرغم من أن الجميع يؤكد حالة عدم اليقين المحيطة بالأحداث الأمنية الحالية، إلا أن هناك إجماعاً على أن القفزة في الإنفاق الدفاعي الإسرائيلي هي أمر واقع.

ويرون أن هذا تغيير بعيد المدى بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي وسياسة الميزانية، إذ إن نفقات الدفاع الإسرائيلية، على الرغم من تزايدها كل عام، تتناقص من حيث وزنها في الناتج المحلي الإجمالي.

وإذا كانت النفقات الدفاعية تشكل قبل ثلاثين عاماً نحو 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تراجعت في العام الماضي بشكل كبير. وبلغت نحو 4.2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

في العام 2023، خصصت الحكومة الإسرائيلية 30 مليار شيكل أخرى لنفقات الدفاع بعد الحرب، وهو مبلغ يعادل 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يرفع العبء العسكري على إسرائيل إلى حوالي 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتشير التقديرات إلى أن هذه القفزة في نفقات الدفاع الإسرائيلية كانت للمرة واحدة، في حين أن المستوى الدائم للنفقات سيرتفع بنسبة 0.5-1% من الناتج المحلي الإجمالي، أي بمقدار 10 إلى 20 مليار شيكل سنويا.

كما أن هناك اتفاقا واسع النطاق على أن هناك حاجة إلى استثمار أكبر في الأمن بعد الهجوم الذي أدى إلى الحرب.

ويرى محللون أن نموذج الجيش الصغير والذكي قد انهار في السابع من أكتوبر/تشرين الأول بعد عملية "طوفان الأقصى"، وسيتعين على الجيش الإسرائيلي أن يتغير في السنوات المقبلة.

تتطلب هذه التغييرات استثمارات كبيرة في البحث والتطوير، وتدريب الجنود، وتطوير أنظمة الدفاع. كما يجب تعزيز التعاون مع حلفاء إسرائيل، مثل الولايات المتحدة، لمواجهة التهديدات الجديدة. ومع ذلك، فإن زيادة النفقات الدفاعية قد تؤدي إلى تفاقم العجز المالي، مما يتطلب إصلاحات اقتصادية إضافية.

في ضوء هذه التحديات، يجب على إسرائيل أن تتبنى نهجًا استراتيجيًا طويل الأمد لتعزيز أمنها الوطني. وهذا يشمل تحديث البنية التحتية للدفاع، وتطوير قدرات الجيش، وتعزيز المرونة الاقتصادية. كما يجب العمل على تحسين العلاقات مع المجتمع الدولي، خاصة مع حلفاء إسرائيل، لمواجهة التهديدات المتزايدة. ومع ذلك، فإن زيادة النفقات الدفاعية قد تؤدي إلى تفاقم العجز المالي، مما يتطلب إصلاحات اقتصادية إضافية.

## التحديات المستقبلية

تتطلب هذه التغييرات استثمارات كبيرة في البحث والتطوير، وتدريب الجنود، وتطوير أنظمة الدفاع. كما يجب تعزيز التعاون مع حلفاء إسرائيل، مثل الولايات المتحدة، لمواجهة التهديدات الجديدة. ومع ذلك، فإن زيادة النفقات الدفاعية قد تؤدي إلى تفاقم العجز المالي، مما يتطلب إصلاحات اقتصادية إضافية.

في ضوء هذه التحديات، يجب على إسرائيل أن تتبنى نهجًا استراتيجيًا طويل الأمد لتعزيز أمنها الوطني. وهذا يشمل تحديث البنية التحتية للدفاع، وتطوير قدرات الجيش، وتعزيز المرونة الاقتصادية. كما يجب العمل على تحسين العلاقات مع المجتمع الدولي، خاصة مع حلفاء إسرائيل، لمواجهة التهديدات المتزايدة. ومع ذلك، فإن زيادة النفقات الدفاعية قد تؤدي إلى تفاقم العجز المالي، مما يتطلب إصلاحات اقتصادية إضافية.

